

الإنتخاب في 2013: حق للجميع

الجزء الثاني من تحقيق الإقتراع العام

ما القاسم المشترك بينهم



كل هذه الفئات تعاني من عدم قدرتها على الإقتراع

يكون لكل مواطن، دون أي وجه من وجه التمييز المذكور في المادة ٢ الحقوق التالية، التي يجب أن تتاح له فرصة التمتع بها دون قيود غير معقولة:

- (أ) أن يشارك في إدارة الشؤون العامة، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية،
- (ب) أن ينتخب وينتخب، في انتخابات نزيهة تجري دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري،

تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين (...)

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة ٢٥ .

لماذا هم مهمشون؟

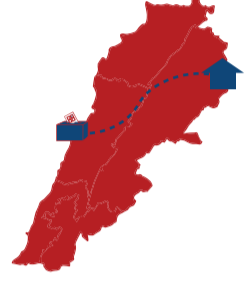
1 ليس هناك من تسهيلات كافية لضمان حق المرضى، الأشخاص المقيمين بعيداً عن مكان إقتراعهم، اللبنانيين المقيمين في الخارج والموقوفين على ذمة التحقيق في الإقتراع.

الأشخاص المقيمين بعيداً عن مكان إقتراعهم

تحديد لمسافة قانونية تسمح للناخبين بالإقتراع في مكان إقامتهم لمرشحي دائرة الأصل.

هذا الأمر سيساعد على:

- تسهيل إقتراع لأشخاص المقيمين في مكان بعيد عبر تقليص المسافة
- التخفيف من عملية شراء الأصوات من خلال تأمين وسائل النقل (الباصات، السيارات) من قبل الماكينات الانتخابية



المرضى في المستشفيات

تزويد المستشفيات بصناديق إقتراع نقالة/متحركة. إعلام المرضى عن آليات الإقتراع.

هذا الأمر سيساعد على:

- تسهيل إقتراع المرضى (حيث يمكن لحوالي ١٠٠٠٠ شخص الاستفادة من هذا الأمر)



الموقوفين على ذمة التحقيق

٦٦٪ من المسجونين لم يتم إدانتهم (تقرير المركز اللبناني لحقوق الإنسان، ٢٠٠٨). وهم بريئون حتى تثبت إدانتهم (حسب العهد الدولي الخاص بالقوق المدنية والسياسية). لإحترام حقهم في الإقتراع وتأمين تطبيقه، يجب أن تنظم عملية إنتخابية للبنانيين الموجودين في السجون.

- قانون الإنتخابات اللبناني لا ينص على آلية لضمان إقتراع المسجونين وبفس الوقت لا يمنعهم من ممارسة حقهم.

تم إقتراع المحكومين والموقوفين في سجن أبو غريب العراقي في إنتخابات ٢٠٠٥. إقتراع المحكومين يأتي ضمن مسار إعادة التأهيل. للمزيد.



أو 2. العسكريين ومن هم بين عمر ال ١٨ وال ٢١ لا يحق لهم الإقتراع

ما العمل؟

بالنسبة للعسكر

يمنح القانون رقم ٢٥/٢٠٠٨ العسكريين من كافة الرتب والأجهزة الأمنية من الإقتراع. (المادة ٦)

- العسكر هم مواطنون ولهم كامل الحقوق كما الواجبات.
- يجب أن نضمن حقهم بممارسة الإقتراع. الإقتراع حق مدني وسياسي.
- ليس هناك من أي داعي للتخوف غير المبرر من عسكرة السياسة أو تسييس العسكر، خاصة وأن خيار العسكريين سيكون و سيبقى سري من خلال الورقة المعدة سلفاً، كما أن أصواتهم ستفرز مع باقي فئات المجتمع.
- من المنطقي أن يعبر من هم مسؤولين عن حماية الوطن عن رأيهم وأن يشاركوا في إختيار ممثليهم.



الشباب بين ال ١٨ و ٢١ سنة

إن المادة ٢١ من الدستور اللبناني تنص على أن سن الإقتراع هو ٢١ سنة، بينما السن المعتمد في قوانين أخرى هو ١٨ (قانون العقوبات ..)

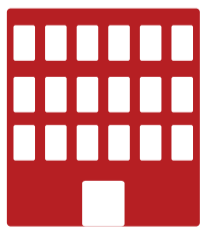
حوالي ١٠٪ من المواطنين اللبنانيين يقومون بواجباتهم القانونية ولا يتمتعون بحقوقهم القانونية (دراسة جامعة القديس يوسف، ٢٠٠٣).

- يجب تعديل المادة ٢١ من الدستور
- لتسمح لمن هم في عمر ال ١٨ وما فوق أن يقتنعوا، وذلك لضمان المساواة بين سن الرشد الإنتخابي وسن الرشد القانوني-الإجتماعي.
- إن السماح للشباب بالتصويت سيساهم في تعزيز الممارسات الديمقراطية لديهم.

<21

لضمان ممارسة جميع المواطنين لحقهم في الإقتراع، من أجل أن تكون الإنتخابات عامة وبالتالي أكثر عدالة وديموقراطية.

الحملة تطالب



وزارة الداخلية والبلديات:

- تطبيق الآليات المناسبة لتأمين إقتراع المرضى في المستشفيات بالتعاون مع وزارة الصحة.
- وضع الآليات المناسبة لضمان إقتراع الأشخاص المقيمين بعيداً عن مكان دائرة الأصل، في أماكن سكنهم.
- تأمين عملية إنتخابية في داخل السجون بالتعاون مع وزارة العدل



النواب:

- إقرار حق العسكريين بالاقتراع وتضمينه في القانون الانتخاب الجديد.
- متابعة المسار القانوني لخفض سن الإقتراع الى ١٨ سنة.

العدد التالي عن هيئة الإشراف على الحملات الإنتخابية الخميس 17 كانون الثاني 2013

